

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/١٨٢٦

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميز : _____

وكيله المحام

المميز ضده :

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٠ خ تقدم المميز بهذا التمييز
للطعن في قرار محكمة الجنايات الكبرى رقم (٢٠١٣/٤٩٥) والصادر بتاريخ
٢٠١٣/١٠/٩ والقاضي بوضع المميز بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة والرسوم .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

أولاً : الثابت من الوقائع المستمعة في هذه القضية عدم وجود أية واقعة جرمية
ترتبط المميز بطعن المرحوم بواسطة موسى أي انتفاء الدليل لربط المتهم بهذه الجريمة لأن
إصابة المرحوم كان بالموسى الذي يحمله وطعن فيه المميز وتصدى لهذه الطعنة بيده
اليسرى المميز فارتدت إلى صدر المرحوم وأصابته والواجب تبرئته من هذه التهمة لأن
المرحوم هو من اعتدى ابتداءً على المميز .

ثانياً : وبالتناوب ، وفيما رأت محكمتكم خلاف ذلك فإن ما نعتنه المحكمة بأن المميز لم يكن في حالة دفاع شرعي عن النفس سنداً لأحكام المادة (٣٤٠) عقوبات فإن هذا التعليل لا يسنده أي واقعة جرمية بهذه القضية لأن أفعال المرحوم توافرت فيها الشروط المحددة شرعاً وقانوناً لاعتبار الفعل دفاعاً مشروعاً .

ثالثاً : وبالتناوب ، فإذا رأت محكمتكم خلاف ذلك فإن الوقائع الثابتة كما أشرت بهذا الاستدعاء وهي أن الاعتداء من قبل المرحوم على المميز بضربه بوكس على عينه بعد أن وضع يده على رقبته وتسبب له بإزراق وكدمة ومن ثم وضع يديه كل يد على سيارة أي سيارته وسيارة المميز الذي لم يكن بينهما بعد فتح باب سيارة المرحوم وضربه لسيارة المميز سوى ٦٠ إلى ٧٠ سم ودفشه برجليه الاثنتين على صدر المميز وألقاه أرضاً والانقضاض عليه فوراً وطعنه ألم يكن هذا الاعتداء غير محق لأن المميز طلب فقط عمل كروكي لسيارته ورفع يد المرحوم عن رقبة المميز بعد أن ضربه بوكس ودفشه وألقاه أرضاً ولم يكن باستطاعة المميز التخلص من الاعتداء غير المحق الذي تعرض إليه لأنه لا يمكن أن يتخلص منه وهو ملقى على الأرض بين السيارتين بينهما ٧٠ سم وتجمع حول أكثر من ٦٠ إلى ٧٠ شخصاً لأن الواقعة حصلت في مجمع وهناك كثير من أصحاب المحلات التجارية وسائقي السيارات ومواطنين وإن هذا الفعل وقع حال وقوع الاعتداء لأن الاعتداء لم يستغرق من دقيقة إلى ثلاث دقائق ألم يكن هذا الفعل دفاعاً عن النفس .

رابعاً : مجانية المحكمة للصواب ووقوعها في ظلال مبین وبعدها عن الواقع والقانون يتجلى أخذها بما ورد في التقرير الفني الصادر عن إدارة المختبرات والأدلة الجرمية بمعالجتها للعينة رقم (٣) والمتعلقة بالموسى العائد إلى المميز ولم تعالج ما ورد بالعينة رقم (٤) ولم تتطرق إليها بأن الموسى الذي كان يحمله المرحوم وضبط بيده بعد وقوع هذه الحادثة ودم المميز عليه أليس ذلك سبباً للنقض ، وكذلك تستبعد بقرارها ما ورد في البيانات المستمعة قولها إنه لم يرد في بيانات هذه الدعوى بينة جازمة تثبت أن المتهم كان بمقدوره مغادرة المكان والهرب أمر مخالف للحقيقة لأن المرحوم بعد أن اعتدى على المميز وبالشكل الموصوف بهذه اللائحة كيف بإمكانه أن يهرب بعد أن وقع على الأرض بين سيارتين وحوله أناس كثيرون وكان مصاباً وكيف المحكمة لم تقتنع بوجود أناس كثيرين خلف المميز وشهد على ذلك النيابة والدفاع في آن واحد وكيف

لم تذكر بأنه كان بإمكان المرحوم بعد أن ضرب المميز على عينه أن يهرب وخلفه شارع كما ورد بشهادة الشاهد شاهد النيابة

خامساً : وبالتناوب ، وإذا ما رأيت محكمتكم خلاف ذلك فإن المحكمة جانبت الصواب وبتسببها للقرار بعدم الأخذ بأن المميز كان بحالة سورة غضب شديد ويستفيد من العذر المخفف الواردة بالمادة (٩٨) من قانون العقوبات لأن الثابت بأن المرحوم أقدم على طعن المميز بالموسى (قرن غزال) وطوله نصله ٧ سم ومقبضه ٧ سم ثابت ذلك من دم المميز على الموسى الذي كان بيد المرحوم أثناء وقوعه الذي تم أخذه من المرحوم بعد أن وقع أرضاً وذلك كما ورد بتقرير إدارة المختبرات والأدلة الجرمية بقرارها رقم (٢٥٥١٩/١٣/١١/١٢١٢) تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٠ بفحصها الموسى المسلم إليها بموجب ضبط من قبل مركز مجموعة الكوخ الأمني داخل مجمع الأغوار الجديد والمؤرخ بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦ والذي ورد بنتيجة الفحص تحت بند (٥) من هذا التقرير قوله (الدم والخلايا الطلانية على نصل الموسى الذي ضبط بأصبع المرحوم رقم أعلاه يعود لكل من المدعو (المميز) مختلطة مع شخص آخر ولا يمكن أن تعود لأي من المدعو والمدعو

- الطلب :
- ١- قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .
 - ٢- رؤية هذه القضية مرافعة .
 - ٣- وفي الموضوع نقض القرار وإجراء المقتضى القانوني .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم

التهمة التالية :

١. جناية القتل القصد وفقاً للمادة (٣٢٦) عقوبات .

٢. جنحة حمل وحيازة أداة حادة وفقاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات.

مختصر الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية وكما جاء بإسناد النيابة العامة :
إنه وفي صباح يوم ٢٦/١١/٢٠١٢ وفي مجمع الأغوار الجديد / إربد
وأثناء أن كان المغدور (عمره ٢٧ سنة) يقف بالمركبة التي يعمل عليها حيث قام بفتح باب المركبة وبتلك الأثناء صادف مرور المتهم بمركبته وحصل احتكاك بسيط بين المركبتين وعلى أثر ذلك نزل المتهم والمغدور كل من مركبته وحصلت بينهما مشادة كلامية تطورت إلى مشاجرة وقام على أثرها المتهم بإخراج أداة حادة (موسى قرن غزال) كان بحوزته وقام بطعن المغدور وبقوة على صدره قاصداً قتله وحضر الشاهد واستفسر من المتهم وأخبر الأخير بقوله (ضربته ضربته) وقام بأخذ موسى منه وأسعف المغدور إلى مستشفى الأميرة بسمة في إربد إلا أنه وصل متوفياً وبداخل المستشفى ضبط الشاهد وبحوزته الأداة الحادة وسلمت إلى المركز الأمني وبتشريح جثة المغدور تبين وجود جرح طعني نافذ بأوسط ويمين القفص الصدري أصاب الشريان الرئيسي للقلب (الأهر) وأحدث نزفاً دموياً غزيراً أدى إلى الوفاة وجرت الملاحقة .

وبالتدقيق في أوراق هذه القضية وفي البنات والأدلة المقدمة فيها والمستمعة وجدت المحكمة إن واقعتها الثابتة وكما قنعت بها واستقرت في وجدانها تتلخص :

إنه وبتاريخ ٢٦/١١/٢٠١٢ وحوالي الساعة الثامنة صباحاً وأثناء أن كان المغدور يجلس في مركبته التي يعمل عليها وهي عبارة عن تكسي مكتب المتوقفة في مجمع الأغوار الجديد / إربد ويفتح باب السائق من جهته صادف مرور المتهم بواسطة سيارته وهي نوع أفانتي لون أبيض واصطدم بباب سيارة المغدور المفتوح فتوقف المتهم بسيارته بجانب سيارة

المغدور ونزل المغدور من سيارته وتوجه إلى المتهم وحصل حديث فيما بينهما طلب المغدور خلاله من المتهم أن يغادر المكان وبعد ذلك نزل المتهم من السيارة وتوقف أمامها وتفحصها وكان يطلب عمل كروكي إلا أنه فيما بعد حصلت مشادة كلامية بين المغدور والمتهم تطور إلى شجار ومضاربة بالأيدي وحاول الأشخاص الموجودون في المكان الحجز فيما بينهما إلا أنه وبعد ذلك قام المغدور بالاتكاء بيديه على سيارته وسيارة المتهم المتوقفتين بجانب بعضهما وقام بدفع المتهم بواسطة رجليه فأوقعه أرضاً عندها قام المتهم بإخراج موسى وإشهاره أولاً باتجاه المغدور ، وبعد أن نهض المتهم عن الأرض تقابل مع المغدور الذي كان قادماً باتجاهه ويحمل أيضاً بيده موسى وفي هذه الأثناء قام المتهم بطعن المغدور في صدره حيث سقط المغدور على الأرض وتم إسعافه إلى المستشفى وتوفي فيما بعد وبالكشف على جثة المغدور تبين أنه مصاب بجرح طعني بأوسط ويمين القفص الصدري نافذ بالشريان الرئيسي للقلب (الأبهري) وأحدث نزيفاً غزيراً حوالي لترين من الدم وتم تعليل سبب الوفاة بالنزف الدموي الحاد الناتج عن تمزق الشريان الأبهري بطعنة واحدة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة القانونية.

وعليه وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة ما يلي :

- ١ - عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة ١٥٥ من قانون العقوبات ، وعملاً بالمادة ١٥٦ من القانون ذاته الحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنائير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة .
- ٢ - عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنحية القتل القصد وفقاً لأحكام المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة عملاً بأحكام المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات الحكم على المجرم بوضعه بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وعملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات قررت المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة والرسوم ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة محسوبة له مدة التوقيف .

وقبل البحث بأسباب التمييز نجد :

- ١- أن لا مبرر قانوني يستدعي نظر الدعوى مرافعة .
- ٢- أن أسباب التمييز يجب أن تكون بصورة واضحة وخالية من الجدل وفي بنود مستقلة مرقمة وعلى المميز أن يبين طلباته وله أن يرفق بلائحة تمييزه مذكرة توضيحية حول أسباب الطعن الأمر الذي اقتضى التنويه .

وعن أسباب التمييز التي تدور وتنصب جميعها على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بوزنها بينات الدعوى وتقديرها وبالنتيجة التي خلصت إليها وخطأها بتطبيق القانون على واقعة الدعوى .

وفي ردنا على هذه الأسباب وباستعراض أوراق الدعوى وما قدم فيها يتبين:

أولاً : من حيث الواقعة الجرمية فإن لمحكمة الموضوع الصلاحية المطلقة في وزن البينة وتقديرها والأخذ بما تقنع به من بينات يطمئن لها ضميرها ويستقر في وجدانها وطرح ما عداها ولها كذلك وفي سبيل تكوين عقيدتها الأخذ بجزئية من الدليل الواحد وطرح الباقي دون معقب عليها في هذه المسألة الموضوعية ما دام أن استخلاصها جاء سائغاً ومقبولاً يؤدي إلى النتيجة التي توصلت إليها .

وفي الحالة المعروضة نجد إن محكمة الجنايات الكبرى ووفق صلاحياتها سالف الإشارة إليها استعرضت وقائع الدعوى وأدلتها استعراضاً شاملاً ووافياً ودلت عليها وضمنت قرارها فقرات منها وهي التي عولت عليها في تكوين عقيدتها وبالتالي فإن البيانات التي اعتمدها محكمة الجنايات الكبرى في تكوين عقيدتها هي بيانات قانونية وإن الواقعة الجرمية المستخلصة مستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً .

ثانياً : ومن حيث التطبيقات القانونية نجد إن الأفعال التي قارفها المتهم والمتمثلة في إنه صباح يوم ٢٦/١١/٢٠١٢ وحوالي الساعة الثامنة صباحاً كان المتهم يقود سيارة بيضاء نوع أفانتي وصادف أن كان المغدور يجلس في مركبته يعمل عليها كسائق (تكسي مكتب) وكان باب السيارة من جهة السائق مفتوحاً وصادف مرور المتهم بالسيارة التي كان يقودها حيث اصطدم بباب سيارة المغدور عندها توقف المتهم ونزل المغدور من سيارته حيث طلب المتهم عمل كروكي وتطور النقاش بينهما إلى شجار ومضاربة بالأيدي أقدم خلالها المغدور على ضرب المتهم بقبضة يده (بوكس) على عينه كما قام المغدور بالاتكاء على سيارته وسيارة المتهم ودفشه برجله ، مما أوقعه أرضاً ونهض المتهم وأخرج موسى كان بحوزته وأشهره باتجاه المغدور الذي كان قادماً باتجاهه ويده موسى وقام المتهم بطعن المغدور في صدره حيث سقط على الأرض وتم نقله إلى المستشفى حيث توفي على أثر ذلك وتم تعليل سبب الوفاة بالنزف الدموي الحاد الناتج عن تمزق الشريان الأبهري بطعنة واحدة .

هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني جناية القتل القصد بحدود المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات ذلك أن نفاذ طعنة موسى في صدر المغدور إلى الشريان الرئيسي للقلب وإحداث نزيف غزير أدى إلى وفاته متأثراً بتلك الطعنة دليل على توفر القصد لدى المتهم ظهر في صورة الفعل والأداة المستعملة وهي قاتلة بطبيعتها وموقع الطعنة وخطورتها على حياة المجني عليه والنتيجة المتحققة وهي الوفاة .

متفقين بدورنا مع تطبيق محكمة الجنايات الكبرى للقانون على واقعة

الدعوى.

من حيث ما يثيره المميز في لائحة تمييزه من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس بالمعنى الوارد في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات فإن هذا الدفع يتعارض ابتداءً مع دفاع المتهم من أن المغدور حاول طعنه بالموس الذي كان يشهره وقام المتهم بصد الطعنة حيث ارتدت إلى صدر المغدور .

كما أنه ولتوافر الدفاع الشرعي شروط نص عليها المشرع في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات .

وحيث إنه لم يرد في أوراق الدعوى ما يدل على توافر حالة الدفاع الشرعي في فعل المتهم ذلك أن ضرب المغدور للمتهم بوكس على وجهه ودفشه أرضاً بواسطة رجليه لا يشكل اعتداء على جانب من الخطورة يستدعي من الجاني طعن المغدور في صدره كما أن البينة أثبتت أن المتهم هو من بدأ بإشهار الموسى باتجاه المغدور ولم يرد في البينة كذلك أن لم يكن أمام المتهم من وسيلة لدفع التعرض له إلا بطعن المغدور كما لم يرد بينة قاطعة تثبت أنه لم يكن باستطاعة المتهم الهرب من المكان أو أنه حاول الهرب .

وما يثيره المميز كذلك بأن المتهم كان في حالة سورة غضب شديد تجعله يستفيد من العذر المخفف بالمعنى الوارد في المادة (٩٨) من قانون العقوبات .

ومن الرجوع إلى أحكام المادة (٩٨) من قانون العقوبات التي يستند إليها المميز نجدها نصت على شروط يجب توافرها لإعمال هذا النص وهي :

- ١ . وقوع عمل غير محق .
- ٢ . أن يكون هذا العمل على جانب من الخطورة أتاه المجني عليه .
- ٣ . أن يسبب العمل غضباً شديداً للفاعل .
- ٤ . وأن تقع الجريمة قبل زوال مفعول الغضب .

فإن توافرت في فعل الجاني وجب تطبيق النص القانوني وإن تخلفت أو تخلف إحداها أو أكثر وجب استبعاده .

وحيث إن حالة العراك بين المميّزة والمغدور وضرب المغدور للمميّز على عينه وركله له بواسطة رجله فلا يتوافر فيها أي شرط من شروط سورة الغضب كظرف مخفف المنصوص عليها في المادة (٩٨) من قانون العقوبات .

ومن حيث العقوبة نجد إن العقوبة المفروضة جاءت ضمن الحد القانوني لمثل الجرم الذي جرم به المميّز .

وعن كون الحكم الصادر مميّزاً بحكم القانون فإن في ردنا على أسباب التمييز ما يكفي للرد عليه فنحيل إليه تحاشياً للتكرار .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميّز .

قراراً صدر بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠/٥/٢٠١٤ م.

القاضي المتروّس



عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق ب. ع.

